IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES

ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)

Journal of Language Studies

Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

المنقول عن أصله في اللغة
أحكامه ومسوغات نقله

أ.م.د. منى عدنان غني
كلية التربية للبنات / جامعة تكريت

م.د. لؤي حاتم عبد الله
كلية التربية للبنات / جامعة تكريت
luay-abd@tu.edu.iq

الكلمات الدالة:-
المنقول
أحكامه
مسوغات
النقل
الأصل

الخلاصة:

يتردد مصطلح النقل في علم اللغة و العلوم الشرعية، لكن دلالته في علم اللغة تتعلق بكل ما يتغير موضعَهُ في الكلام من الحركات أو الحروف أو الألفاظ أو التراكيب، تَغَيُّرًا مكانيًا لا بنيويًا، أما دلالته في العلوم الشرعية فتتعلق بالسماع والرواية .ولذلك قد يسمى النقل قلباً مكانيًا، لأنَّه يتعلق بتغير موضعه في الظاهرة اللغوية لا بتغيير كنهها .ويقع النقل أيضاً داخل التركيب النحوي، وفيه تنتقل بعض أجزاء الجملة عن مواضعها لإحداث قصداً لدلالة معينة لا تتحقق إلا بهذا النقل. إذا وقع النقل في الظاهرة اللغوية تغيرت لأجله بعض أحكامها، وقد يُراعى في تلك الأحكام الأصل المنقول عنه ، أو يُراعى الحال الذي صار إليه المنقول بعد النقل ، و أحكام الحقل الدلالي الذي انتقل إليه، وقد يجوز مراعاة هذا أو ذاك في المسألة نفسها .ولذلك أدخلوا أل على الأعلام المنقولة إذا قصدوا لمح المعاني اللغوية لها، إيذاناً بإرادة المعنى اللغوي للفظ في المسمى به من الأعلام. إذا وقع النقل في بعض حروف الكلمة الواحدة فنتج عن ذلك اللفظان قد لا يُعرف أيهما الأصل و الفرع للمقارنة بينهما في معرفة ذلك الأصل، و أهمها ملاحظة كثرة استعمال أحدهما دون الآخر، والمقارنة بينهما في كثرة الاشتقاق، مع اشتراط عدم وجود أي تغاير بينهما في المعنى.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، و أتم الصلاة وأزكى التسليم على نبيه الهادي الأمين، و على آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، و بعد ..

فإن دراسة أحكام اللغة العربية في المستويات اللغوية المختلفة أظهرت انتظام هذه اللغة واتساقها في ضوابط وأسس مطردة في الغالب ، يُقاس عليها ويُحكم وفق معاييرها ، فإنْ خَرجَ شيء عن ذلك فجديرة دراسته ، وتحديد مواضعه ، و ذكر أحكامه ، و الكشف عن مسوغات وقوعه ؛ ولهذا كان هذا البحث ، فهو يعتني بدراسة ظاهرة تتغير فيها الحركات أو الألفاظ أو التراكيب عن أصل وضعها ، و تنتقل إلى حال جديد ، فتدرس المنقول عن أصله في اللغة و ربما سبب ذلك النقل تغييرا في الحكم اللغوي لما يقع فيه من المنقول عن أصله.

وفي البحث أربعة محاور موضوعية تمثلت في المباحث الأربعة له وهي:

المبحث الأول: مفهوم النقل: و فيه عرض للمعنى اللغوي للنقل والمعنى الاصطلاحي له عند علماء اللغة بخاصة ، وما يُميّز هذا المصطلح عن سواه مِمَّا قد يشترك معه في المعنى العام.

المبحث الثاني: مواضع النقل في اللغة: و يتضمن ذكر ما وقع في اللغة مصرحًا فيه بألفاظ النقل في الحركات والحروف والألفاظ والتراكيب.

المبحث الثالث: أحكام المنقول عن أصله: ويُتابع حال ذلك المنقول أهو باق على أحكامه الجارية وفق ما نُقل عنه ، أم هو متأثر بما صار إليه بعد النقل؟

المبحث الرابع: مسوغات النقل عن الأصل: وفيه ذكر للعل والأغراض التي وقع النقل بسببها أو مراعاة لها.

ثم ختم البحث بخاتمة حَوَتْ خلاصه و نتائجه.

نسأل الله العون و السداد ، وعليه التوكل والاعتماد

المبحث الأول: معنى النقل

النقل في اللغة: "تحويل الشيء من موضع الى آخر"[1]، ومن اشتقاقه "نقله ينقله نقلاً فانتقل، والتنقل: التحول ، ونقله تنقيلا إذا أكثر نقله ... وهمزة النقل التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي كقولك: قام وأقمته"[2].

ولا يبعد النقل في الاصطلاح عن مفهومه في اللغة، فالمنقول قد يُراد به "ماكان مشتركا بين المعاني وترك استعماله في المعنى الأول، ويُسمى به لنقله من المعنى الأول"[3]، وأكثر ذلك هو ما يقع في باب

المجاز حتى قيل: إنَّ "المجاز هو المنقول إلى معنى ثان المناسبة شاملة "[4].

ويدلُّ مصطلح المنقول أيضا على المسموع الذي "عُلم من طريق الرواية أو السماع كعلم اللغة أو الحديث ونحوهما ، وهو يقابل المعقول"[5]، ويتعلق النقل بعلم اللغة من حيث إنَّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه"[6].

على أن التحول إلى معنى ثان بعد النقل لا يُوجِبُ زوال المعنى الأول ، قال أبو البقاء الكفوي: "وهجران المعنى الأول لا يُشترط في المنقول، بل الغلبة في الثاني كافية"[7].

ويقع النقل أيضا في اصطلاح أهل الشرع على ما كان "منقولا شرعيا كالصلاة والصوم، فإنَّهما في اللغة للدعاء ومطلق الإمساك، ثم نقلهما الشرع إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص مع النية"[8].

وفي العرف العام يقع النقل عن أصل اللغة أيضا كإطلاق لفظ الدابة على ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير ، واللفظ في أصل وضعه دال على كل ما يدبُّ على الارض [9].

والمقصود في هذا البحث هو دراسة ما اصطلح عليه اللغويون منقولا في أبوابه عن أصل جارٍ أو متروك ؛ لأنَّ هناك ما يمكن أن يدخل في باب حركية اللغة وتغير أحوالها من الاصطلاحات الأخرى كالأصل الذي يُطلق على الأول الذي يثبتُ حكمه بنفسه ، والفرع ويُطلق على الثاني المبني على الأصل الأول [10] ، وكالعدول ويُقصد به تحول الصيغة أو الاشتقاق أو البنية وهو ما يقع كثيرًا لبواعث لفظية أو معنوية في المستوى الصرفي والنحوي وما يتعلق بدلالتهما [11].

وإذا عدنا إلى المعنى اللغوي للمنقول وجدناه ينمازُ عن سواه من مصطلحات المعدول أو الفرع من الأصل، بأن المنقول لا يعدو أن يكون نقلا للحالة اللغوية حركة كانت أو لفظا أو دلالة للفظ من موضع إلى غيره بحيث لا يتغير الوضع البنيوي لذلك المنقول إذا جرت عليه عملية النقل.

وقد لا يتضح ذلك إلا بالمثال، فكلمة (سعيد) تقع اسم علم منقولا من وضع الوصفية (صفة مشبهة) إلى وضع العلمية ، ولم تتغير بنيتها بسبب ذلك النقل ، أمَّا (عُمَرُ) فَإِنَّه عُدِلَ به عن (عامر) فتغير بذلك العدل لفظه ، وكذلك عدل نحو (مثنى) عن (اثنين اثنين) فتغير لفظ المعدول عن المعدول عنه تغيرا صرفه عن أصله الوضعي الذي عدل عنه[12].

وكذلك الحال في مصطلح الأصل والفرع فإنَّهما يدلان على تغير بنيوي في الظواهر اللغوية نفسها، وليس انتقالها من موضع إلى آخر ؛ ولذلك تندرج تحته أبواب لغوية تَتَّفَقُ كلُّها في وجود

تغير ذي دلالة وظيفية يكتسبها الفرع فيفترق بها عن الأصل، كالاسم والفعل ، والإعراب والبناء، والمفرد والمثنى والجمع، " والمبني للمعلوم والمبني للمجهول ، والنكرة والمعرفة ، وغير ذلك من الأصول والفروع التي لا يتحقق فيها الانتقال من أصل إلى فرع إلا بالتغيير البنيوي في ألفاظ حروفها أو حركاتها"[13].

وقد أدرك سيبويه تغاير الأصل والفرع حين قسم أصوات العربية على أصول وفروع ، تبعا لما لحق بعض الأصوات من تغير في الصفة والمخرج ، فسمى ذلك المتغير عن أصله صوتا فرعيا: فقال " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا .. وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هُنَّ فروع وأصلها من التسعة والعشرين "[14]" وتلك الأصوات الفروع وان كانت لا تؤدي الى تغيير معاني المفردات التي تقع فيها الا انها عند النطق تشكل تنوعاً صوتياً مختلفاً عن أصولها"[15] ، كالنون المخفاة والألف الممالة والصاد التي كالزاي والجيم التي كالسين والباء التي كالفاء وغيرها.

وهذا الأمر (وهو تغاير لفظ الفرع عن أصله) لا ينطبق على حال المنقول ؛ لأنَّ النقل – كما سبق – أمر يتعلق بحركية الظواهر اللغوية وتغير موضعها في التركيب أو الدلالة، لا بتغير بني ذواتها في النطق كما يحدث ذلك في الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي إذ لا يتغير لفظ المنقول بل تتغير دلالته.

ويقصر وضوح مفهوم النقل في اللغة ما لم يقترن الحديث عنه بذكر الأمثلة من المواضع التي يقع فيها ؛ لذلك نُريف معنى النقل بذكر تلك المواضع في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: مواضع النقل في اللغة

أولاً: النقل في الحركات

ويسمى في علم الصرف إعلالًا بالنقل ، وفيه تُنقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله ، ويُشترط فيه أن يكون الحرف المنقولة منه الحركة حرف علة متحركا ، وأن يكون الحرف المنقولة إليه الحركة حرفًا صحيحًا ساكنا ، قال المبرد: "فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك لم تُلق على ما قبلها حركة واحدة منها"[16] ؛ ولذلك لا يحدث هذا النوع من الإعلال في نقل الحركة في الألف لأنها لا تتحرك بخلاف الواو والياء اللتين يقتصر عليهما حدوث هذا النوع من نقل الحركة ، كما في (

يقُول) و (يبيع) وأصلها (يَقْوُلُ) و (يَبْيِعُ) ثم انتقلت حركة الواو والياء إلى الساكنين الصحيحين قبلهما وسكنت الواو والياء؛ ولذلك سمي هذا الإعلال إعلالا بالتسكين [17].

وأكد الرضي اشتراط تحرك الساكن الصحيح في الأصل ليقبل الحركة بعد نقلها إليه ، فقال: "ويُشترط أن يكون الساكن الذي يُنقل الحركة إليه له عرق في التحرك: أي يكون متحركا في ذلك الأصل ؛ فلذا لم يُنقل في نحو قاول وبايع ، وقول وبيع ، ونُقِلَ في أقام ويُقِيمُ ، فَإِنْ لم يُسكَّن في الأصل لم يُسكن في الفرع أيضا"[18].

وقد حفلت كتب الصرف بذكر ضوابط هذا النقل ومواضعه مِمَّا يَضيقُ عن ذكره هذا البحث ، إلا أنها أجملت شروطه في أن حركة الواو أو الياء تُنقل إلى الساكن الصحيح قبلها إذا كان عينا متحركة مسبوقة بساكن صحيح في فعل ليس مضعف اللام ولا مُعتلها ولا مصوغا صيغة قياسية للتعجب [19].

ثانياً : النقل في الحروف: ويتضح بأجلى صوره في ظاهرة القلب المكاني ، وهي ظاهرة توجد في أكثر لغات العالم، وتقوم على نقل بعض حروف الكلمة وتقديمها على بعض، ويقع ذلك في الفصحى والعاميات من اللغات على السواء[20].

ويبدو أن كثرتها في العربية هي التي دعت ابن فارس إلى وصفها بأنها من سننها، ومثل له بنحو

جَذَبَ و جَبَذ و بِكَلَ و لَبَك[21] ، وقال الرضي الاستراباذي: "وأكثر ما يَتَّفقُ القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو امضحل و اكرهف في اضمحل و اكفهر، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوّه كناء يناء في نأى ينأى، وراء في رأى"[22]" .

وبالغ بعض علماء الكوفة فعدُّوا كثيرًا مما تشابهت حروفه واختلفت بالتقديم والتأخير مقلوباً، أما البصريون فحكموا أنَّ المقلوب هو ما اختلف ترتيب حروفه بالتقديم والتأخير واتَّفق معناه في الحالين،

ولم يُشتق منه مصدر ومشتقات إلا من الأصل منهما .فإنْ وُجِدَ المصدران حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل وليس بمقلوب من الآخر، نحو جبذ وجذب"[23] ؛ لذلك قال سيبويه: "وأما جذبت وجبذت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قُلبَتْ حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلا عليه كدخول الزوائد، وجميع هذا قول الخليل"[24]" .

وبناءً على هذا الضابط في اشتراط اتفاق المعنى في المقلوب المنقول عن غيره ليصح وصفه بالقلب المكاني ؛ رفض المفسرون رأي من جعل الحمد مقلوب المدح ، قال السمين الحلبي: "وقيل الحمد مقلوب المدح ، وليس بسديد ، وان كام منقولا عن ثعلب لأن المقلوب اقل استعمالا من المقلوب منه ، وهذان متساويان في الاستعمال ، فليس ادعاء قلب احدهما من الاخر أولى

من العكس فكانا مادتين مستقلتين ، وايضاً فانه يمتنع اطلاق المدح حيث يجوز اطلاق الحمد فانه يقال : حمدت الله ، ولا يقال :مدحته ، ولو كان مقلوبا لما امتنع ذلك"[25] .

ونخلص مما سبق ان القلب المكاني يحدث بانتقال الحروف في الكلمة عن مواضعها ، ولكن اللفظين المتشابهين في مادة الحروف المتغايرين في ترتيبها لا يقعان عند العلماء تحت باب القلب المكاني حتى :

1. يكون في أحدهما اشتقاق للمصدر وسواه من المشتقات دون الآخر.
2. لا يكون فيهما أدنى تغاير في المعنى.
3. يكون أحدهما – وهو الأصل – أكثر استعمالا من الآخر.

وتتعدى هذه الظاهرة ما ذكره علماء الصرف من مواضع قياسية تقع فيها حروف العلة والهمزة غالياً لتشمل لتشمل ألفاظاً مُتفرّقةً سماعية في اللهجات كقول تميم في القسم:

(رعملي) عوضاً عن (لعمري) وقول غيرهم: (صاقعة)عوضاً عن(صاعقة) [26].

ثالثاً : النقل في الألفاظ :

يقع النقل في الألفاظ بانتقالها من حقل دلالي إلى آخر ، فلا يحدث في بنيتها أو ترتيب حروفها أي تغيير، لكن دلالتها تتغير تغيرا يمس الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه ، فقد يتحول اللفظ من مجرد مشتق نكرة إلى كونه اسما من الأعلام ، أو يتحول من كونه شبه جملة (ظرفا أو جارا ومجرورا) إلى لفظ طلبي طلبي تركب في صيغه اسم الفعل وغير ذلك مما سيأتي ذكره ، حيث تتوزع الألفاظ المنقولة عن حقلها الدلالي فيما يأتي:

أولاً: أسماء الأفعال: ينقسم اسم الفعل على قسمين[27] .

أ. **مرتجل:** وهو ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل، ولم يُستعمل في غيره من قبل، مثل **شتان** و **وَيْ** و **مَهْ.**

ب. **منقول:** وهو ما وُضِعَ في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل، وهو ما يُهِمُّ البحث، ويقع منقولاً من واحد مما يأتي:

1. **المصدر:** نحو **رُوَيْدَ** و **تَيْدَ**، فهذه عند العلماء منقولة من المصادر للمناسبة بينها وبين أوزان المصادر، وتقرر عند الرضي الاستراباذي أنَّ جميع أسماء الأفعال منقولة إمَّا عن مصادرها الأصلية أو مصادر هي في الأصل أصوات، فجعل نحو **مَهْ** و **صَهْ** "أصواتاً ثم نُقِلت إلى المصادر ثم إلى أسماء الأفعال"[28].
2. **الظرف:** نحو مكانك و عندك ومعناهما: قِفْ، و دونك ومعناه: خُذْ.
3. **الجار والمجرور:** نحو عليك ومعناه: اِلْزَمْ، و إليك ومعناه: تَنَحَّ، ويبدو أنَّ هذا التقسيم هو مقصود ابن السراج الذي جعل من أسماء الأفعال اسمًا مفردًا نحو: هَلُمَّ، واسمًا

مضافاً نحو: دونك و عندك و مكانك، واسمًا استُعمِلَ مع حرف الجر نحو: عليك و إليك[29].

ولعل صراحة هذا النقل عن الظرف أو الجار والمجرور هو ما دعا الدكتور مهدي المخزومي إلى عدّ أسماء الأفعال المنقولة هذه ظروفًا صريحة، استُعمِلت بدلاً عن الأفعال لتأدية المعنى بأقصر لفظ وأسرع دلالة، فهو يرى أنَّ مقصودك إذا قلت:

مكانك "اُثبُتْ مكانك، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل، فقد يقع المخاطب في خطر قبل أن ينتهي من اللفظ بالفعل"[30]. فهذا اللفظ عنده ظرف تعلَّق بفعل حُذِفَ اختصارًا وإيجازاً ودلَّت عليه القرائن.

1. **الضمير:** ونجد هذا في رأي الدكتور فاضل السامرائي الذي عدّ (إيَّاكَ) اسم فعل أمر معناه التحذير، مستدلًا بقول الفرّاء: "العرب لا تقول: إياكَ ضربت، ويقولون: إيَّاكَ وزيدًا"[31]. فهذا يدلُّ على تمييزهم بين معنيين في (إياك) يقع إبدال الهمزة في أحدهما دون الآخر؛ ولذلك تنوب (إيَّاكَ) عن فعل التحذير في المعنى والعمل[32].

ثانياً : الأعلام: وهي تنقسم في العربية على نوعين:

1. **مرتجل:** وهو أقل القسمين في اللغة، وهو الذي لم يسبق له استعمال في غير العلمية نحو: **سُعاد** و **أَحَد** عَلَمان لامرأة ورجل. [33]وقيل: "المرتجل هو الذي لا يُحفَظ له أصل في النكرات"[34] ؛ لأنَّه مُعرَّف بالعلمية في أصل وضعه.
2. **منقول** : وهو ما سبق له استعمال في غير العلمية، ثم نُقِل منه إلى العلمية، أو هو "ما نُقل عن نكرة فصار علمًا بالنقل لا بالوضع "[35]، وهو أنواع[36]:

أ. العلم المنقول عن الاسم :وذلك الاسم إمّا أن يكون اسم عين كتسمية رجل بأسد أو حجر، أو يكون ذلك الاسم مشتقًا من المشتقات، كاسم الفاعل نحو :خالد وفاطمة، أو اسم مفعول نحو :محمود، أو صفة مشبهة نحو :همام، أو صيغة مبالغة نحو :حماد، أو أفعل التفضيل نحو :أحمد، أو صيغة اسم الزمان أو المكان نحو :معمر، وربما وقع النقل من الاسم المصدر نحو فضل وهبة، أو الاسم الجمع كعرفات ونصيبين وزيدون.

ب. العلم المنقول عن الفعل نحو :يعمر وشمر وأكثم، ويندرج فيه ما وقع على وزن مختص بالفعل نحو :دئل.

ج. العلم المنقول عن جملة: وسُمع عن العرب النقل في الأعلام عن الجملة الفعلية كتسميتهم بـ) **تأبط شراً** (و) **وشاب قرناها** (، قال الأشموني: "ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز[37]."

ويُشبه الأعلام من جهة الاسمية والتعريف لفظ (ذو) الذي نقلته قبيلة طيء من أصله بمعنى صاحب وكونه اسمًا مُعرَبًا من الأسماء الخمسة إلى استعماله اسمًا موصولًا بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا[38] ، جاء في لسان العرب فيها: "ولا تكون في الرفع والنصب والجرّ إلّا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تُعرَب نحو قولك: مررتُ برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيتُ رجلًا ذا مال، قال: وتقول: رأيتُ ذو جاءك وذو جاءاك، وذو جاؤوك، وذو جئنك، لفظ واحد للمذكر والمؤنث، قال: ومثل للعرب :(أتى عليه ذو أتى على الناس) أي الذي أتى، قال أبو منصور: وهي لغة طيء، وذو بمعنى الذي"[39].

فقد انتقلت (ذو) هنا من حقل الأسماء المعربة والدلالة على معنى (صاحب) إلى حقل الأسماء المبنية والدلالة على الموصولية في لهجة طيء، على أنَّهم رَوَوا في (ذو) الطائية الإعراب بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًّا على غير الأشهر فيها[40] ، ويكون النقل على هذه الرواية قد شمل جانب الدلالة دون تغيُّر حكم الإعراب إلى البناء.

ثالثاً : النقل في الأدوات :

الأصل أن لكل حرف من حروف المعاني وأدواتها معنى يختص به عن سائر الحروف والأدوات في بابه، لكن بعضها قد ينوب عن بعض، فتنتقل دلالة الأداة أو الحرف من معنى إلى آخر بضوابط القرينة والمناسبة وتقارب المعنى، قال ابن السراج" :واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول :فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معًا لأنك إذا قلت :(فلان بموضع كذا) وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت :(في موضع كذا) فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنَّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز"[41] ، وقد نبه ابن جني إلى ما قد يجره نقل دلالة الحرف عن أصل معناه من الاضطراب في اللغة إذا جرى على كل حال شاء فيه المتكلم ذلك؛ لذلك قال بعد أن ساق قول العلماء بانتقال الحروف عن أصل معانيها: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غُفلًا هكذا لا مُقيَّدًا، لزمك عليه أن تقول :سرتُ إلى زيد وأنت تريد :معه، وأن تقول :زيد في الفرس، وأنت تريد :عليه... "[42]، ثم ذكر أن ضابط استعمال الحرف مكان الآخر وانتقاله إلى دلالته هو أن الفعل "إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[43]؛ ولهذا حكم العلماء أن الأصل مجيء الحرف المعتاد مع ما هو في معناه وألّا ينوب بعض

حروف المعاني عن بعض، إلّا إذا اختار المتكلم حرفًا على حرف لأداء معنى معين في الاستعمال الفني للغة الذي تتحرّى فيه الرعاية لدقائق الاستعمال "فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظرفية التي يستعملها بـ (في) ، والتعليل الذي يستعمله باللام يختلف من التعليل الذي يستعمله بالباء وهكذا.. "[44].

وإذا كان انتقال دلالة حروف المعاني قياسًا يخضع لضابط تقارب معنى الفعل الذي تتعلق به؛ فإنَّه ربما وقع هذا الانتقال في دلالتها خارج إطار ذلك الضابط في بعض لهجات العرب، فمن ذلك ما وقع في لهجة عُقَيْل من **الجرّ بـ (لعل) ، يقولون :(لعل زيد قائم) [45]، قال ابن قاسم المرادي" :ورُوِيَ الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش، وغيرهم من الأئمة"، ومن ذلك قول الشاعر:

لعل الله يُمكنني عليها جِهارًا من زُهَيْرٍ أو أُسَيْدِ

وأنشد الفرّاء:

عل صروفِ الدهر أو دولاتها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لُمَّاتِها"[46]

وجعله بعض العلماء من الشاذ لذهاب اختصاصها بمشابهة الأفعال إلى جرّ الأسماء، وانعدام ما تتعلق به إذا وقعت حرف جر"[47].

ومن ذلك أيضاً إجراء هذيل (متى) مجرى حروف الجر، قال ابن هشام فيها: "وحرف بمعنى (مِنْ) أو (في) وذلك في لغة هذيل، يقولون :(أخرجها متى كُمَّه) أي :مِنه"[48] ، وقال ابن فارس: "يقولون :(وضعتُه متى كُمِّي) يريدون الوسط، وينشدون :

شربن بماء البحر، ثم ترفعت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نتيج

قالوا: معناه مِن لُجَجٍ، وقالوا: بمعنى الوسط" [49].

ويظهر هنا أن ألفاظ هذه الأدوات لم تتغير لكن دلالتها انتقلت بالتداولية في بعض لهجات العرب من حقل وظيفي إلى آخر.

رابعاً : النقل في التركيب :

صرّح العلماء بلفظ المنقول في باب تمييز النسبة، الذي يرفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته، فمثاله في الجملة :طاب زيد نفسًا، و تَصَبَّبَ الفرس عرقاً، و تفقأ شحمًا"[50] ، قال السيرافي" :اعلم أنَّ هذا الباب مثل ما تقدم من نقل الفعل عن الثاني إلى الأول، و ذلك أنَّ

قولك :امتلأت ماءً، معناه امتلأ مائي، و تفقأت شحمًا، أي :تفقأ شحمي، ومثله :تصببت عرقًا و (اشتعل الرأس شيبًا) [51]

وإنَّما هو تَصَبَّب عَرَقِيّ، و اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، فنُقِلَ الفعل عن الثاني إلى الأول ونُزِعَ عن الثاني فارتفع الأول بالفعل المنقول إليه، فصار فاعلاً في اللفظ، ومُنِعَ الفعل أن يعمل في فاعله على الحقيقة فيرفعه؛ لأنَّه لا يرتفع به أكثر من واحد وتوابعه وانتصب المنقول عنه الفعل"[52] ، فتغيَّر تركيب الجملة بنقل إسناد الفعل من الفاعل معنى ولفظًا إلى التعبير عن ذلك بالتمييز المنقول عن ذلك الفاعل.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :

(وَآتُواْ النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا)[53]، قال السمين الحلبي" :(نفسًا) منصوب على التمييز، وهو هنا منقول من الفاعل، إذ الأصل فإن طابت أنفسهنَّ" [54].

وقال في قوله تعالى :(وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ) [55] : "(عِلْمًا) نُصِب على التمييز، وهو منقول من الفاعلية"[56] وقال أيضاً في قوله تعالى :

(مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَ الْأَصَمِّ وَ الْبَصِيرِ وَ السَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) [57] وهو منقول من الفاعلية" [58] أي: هل يستوي مَثَلُهما.

ولا يقتصر النقل في هذا الباب على الفاعل بل يُنقل عن المبتدأ والمفعول أيضاً ، قال السيوطي : تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولا من فاعل، نحو :(طاب زيد نفساً) و (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)" [59] والأصل طابت نفس زيد، و اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ وتارة من المبتدأ نحو : (أَنَا أَكثَرُ مِنكَ مَالاً) [60] ، والأصل: مالي أكثر من مالك ، وتارة من المفعول بنحو : (وَفَجَّرْنَا الأَرضَ عُيُوناً) [61] ، والأصل: فجرنا عيون الأرض ..وتارة يكون مشبهاً بالمنقول نحو امتلأ الإناء ماء، ونعم زيد رجلاً ، ووجه الشبه أن (امتلأ) مطاوع (ملأ)، فكأنك قلت: ملأ الماء الإناء، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً [62].

ومع هذا فإن أكثر هذا النقل يقع في الفاعل، حتى أن العيني قال: "والتمييز المنقول: ما كان في أصله فاعلاً ثم نُقل الفعل عنه إلى غيره "[63] ، فقصر النقل في التمييز على الفاعل، وعرفه به لغلبته في هذا الباب.

ومع صراحة ذكر المصطلح (المنقول) هنا كما ظهر من النصوص السابقة وسواها؛ يكثر أيضاً تسمية هذا النوع من التمييز بالمحوّل[64].

المبحث الثالث: أحكام المنقول عن أصله

يتميز المنقول عن أصله في اللغة بأن له وضعاً آل إليه بعد النقل، لابدّ أن يدخل تحت واحد من أقسام الكلام، فيلتزم بما له من أحكام .ووضع آخر كان عليه ونُقل عنه، فربما رُوعيت أحكامه ولُمِحَتْ خصائصه .وبفعل هذين المؤثرين على المنقول يمكن إجمال أحكامه فيما يأتي:

أولاً: مراعاة الأصل الذي نقل عنه: ويظهر ذلك في جملة أحكام لغوية أبرزها:

1. **منع الصرف في الأعلام المنقولة عن الفعل:** فإنْ رُوعِي في أصل النقل أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره؛ يُعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة .فتقول :

جاء يشكرُ وشُمَّر، ورأيتُ يشكر وشمر، ومررتُ بيشكر وشمر... إنْ كان فيه أنه منقول عن الجملة المحكية فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون رفعاً ونصباً وجراً؛ لأنه نُقل عن جملة محكية، فيُحكى على ما كان عليه .فإن سميت رجلاً يكتب أو استخرج باعتبار أن كل واحد منها جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر قلت :جاء يكتب واستخرج، ورأيتُ يكتب واستخرج، ومررتُ بيكتب واستخرج" [(65)]. مراعاة لأصل الجملة حُكي لفظ (تأبط شرا) إذا وقع علماً كما يُحكى لفظه إذا قُصِدَ به الجملة الفعلية .وقال الأشموني: "حكم العلم المركب تركيب إسناد، وهو المنقول من جملة أن يُحكى أصله"[(66)] .

ولأن الحكم منع صرف ما نقل عن الفعلية من الأسماء يرتبط بمراعاة الأصل؛ فأن ذلك الحكم ينتفي إذا لم يختص وزن الاسم بالفعل وتَرَدَّدَ بين الأسماء والأفعال، قال سيبويه: "فإن سميت رجلاً ضرب أو ضرب أو ضورب لم تصرف، فأما فِعْلٌ فهو مصروف، ودحرج ودحرج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء... فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في اوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ، فان سميته باسم في اوله زيادة واشبه الأفعال لم ينصرف وإنّما جُعل ذلك أفعل الأفعال لم ينصرف"[(67)].

وعلى هذا جرى أهل الحجاز في بنائهم ما سُمّي بصيغة (فعال) على الكسر كما هو حال الصيغة إذا وقعت اسم فعل، يقولون :هذه حَذام، ورأيتُ حَذام، ومررتُ بِحَذام، جريًا على ما كانت عليه هذه الصيغة من البناء إلى العلمية [(68)].

وممّا مُنع صرفه مراعاة لأصله لفظ (أدهم) إذا وقع علمًا لمُذكَّر، فهو في الأصل وصف مؤنثه (دهماء)، ومعناه الأسود وسُمِّي به القيد لسواده [(69)] . ولذلك نبه ابن عقيل على عدم الاعتداد "بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل كأدهم للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل"[(70)].

دخول أل على الأعلام :الأصل أن الأعلام لا تدخلها (أل)، لئلا يتنازع الاسم علامتان للتعريف .ولهذا منعوا دخولها على العلم المنقول من الفعل، مراعاة للأصل في أن الفعل لا يقبل (أل) [71] قال السيوطي: "فإن لم يكن المنقول صالحًا للأداة كالفعل وكيزيد ويشكر لم تدخل أل في الضرورة [72]، وأجازوا دخولها فيما نُقل من الأعلام عن الصفات والمصادر .لأن هذه تقبل أل، قال ابن هشام: "وذلك أن العلم المنقول ممَّا يقبل (أل) قد يُلمح أصله فتُدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وحسن وحسين وضَحاك، وقد يقع في المنقول عن مصدر كفضل، أو اسم عين كنُعمان، فإنَّه في الأصل اسم للنوم، و الباب كله سماعي، فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف، ولم تقع في نحو يزيد ويشكر لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل أل" [73].

ولا أدل على مراعاة الأصل في دخول أل على العلم المنقول من المصدر أو الصفة من قاعدة العلماء في أن" العلم المنقول من صفة إنْ قُصِدَ به لَمْحُ الصفة المنقول منها أدخل فيها الألف واللام وإلا فلا" [74] ، فالفَرق بين عباس والعباس أن من قال عباس فهو يجريه مجرى زيد، ومن قال :العباس فإنما أراد أن يجعل الرجل هو الشيء بعينه، أي مُتَّصفاً بمعنى العبوس في واقع حاله ، قال ابن جني :" العباس وما اشبهه من الوصاف الغالبة انما تعرفت بالوضع دون اللام وانما اقرت اللام فيها بعد النقل ولكونها اعلاما مراعاة لمذهب الوصف فيها قبل النقل " [75] ، وقال أبو حيان في المعنى نفسه : "والمنقول من فعل ك(يزيد ويشكر)لا تدخله (أل) الا في الضرورة ، والمنقول من صفة ك(حسن وعباس)، أو مصدرك(فضل) ، أو اسم عين ك(ليث وخرنق)، ان لمحت فيه الأصل دخلت عليه (أل)، أو لم تلمح اشتدمت تجريده منها" [76] ، والمقصود بلمح الأصل هو النظر لا إلى حال الاسم بعد نقله إلى العلمية، بل إلى مانقل الاسم العلم عنه من الوصفية أو العينية (الذاتية) الذي يسوغ معه دخول (أل) على ذلك الاسم ، وهذا ما يوضح علة تسمية (أل) هنا بالزائدة غير اللازمة؛ لأنها لم تفقد تعريفًا إذ العلم مُعرَّف بالوضع، لكنهم قصدوا لمْحَ معنى الوصف في المشتق الذي دخلت عليه، فعاملوا الاسم معاملته وصفًا لا علمًا، فأدخلوا عليه (أل)؛ ولذلك المعنى أيضاً جعل دخول (أل) هنا سماعيًا لا يُقاس في كل وصف فلا يُقال :المحمد ولا الصالح بل يحصر ذلك فيما ورد عن العرب[77].

3. منع تقديم التمييز المنقول عن الفاعل و منع جرّه بـ(من):

منع سيبويه تقدم التمييز في نحو: امتلأت ماء ، فلا يقال ماء امتلأت[78] ، قال الرضي قيل لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور ... والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل" [79].

ومِن مراعاة الأصل في باب التمييز أيضاً ما تقرر من منع جر التمييز بـ (من) إذا كان التمييز منقولا من الفاعل أو المفعول" لأنَّ المحول عنهما مُفسر للنسبة أو لذات مقدرة... فلا يصلح للحمل على المذكور قبله، وذلك شرط في مجرور (من) البيانية" [80].

ثانياً / مراعاة الحال الذي صار اليه المنقول:

وهنا يتأثر المنقول بالأحكام اللغوية المقيسة في المجال الذي نُقل إليه، وتُترك ما كانت له أحكام قبل النقل، وأبرز مظاهر هذا التأثير هي:

1. تغيير الحركات في الألفاظ المنقولة: فتارة تتغير الحركات غير الإعرابية في اللفظ ككسر ميم (إصمت) وقطع همزتها إذا أُريد بها العلم الدال على بريَّة معينة، والأصل أنَّه علم منقول من فعل الأمر (اِصْمُتْ).

وقال الرضي" :وكُسَر ميم (اِصْمُتْ) والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يُغيَّر لفظها عند النقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل في (شمس بن مالك) شمس بضم الشين" [81].

وتارة تتغير حركة آخر اللفظ عن الأصل الذي وُضِعت فيه، ومن ذلك إجراء اسم نحو حَذام و قَطام مجرى العرب الممنوع من الصرف" [82] ، تغييرا له بعد نقله إلى العلمية عن أصله في البناء على الكسر في صيغة (**فعال**). ويمكن أن يكون أن ذلك ما يتغير إليه إعراب اسم الفعل المنقول من الجار والمجرور أو الظرف نحو (إليك) و (أمامك) ، إذ يُعربان لفظا واحدًا مبنيًا لا محل له من الإعراب تركًا للأصل الذي تركبا منه [٨٣] .

2. ترك معنى ما نُقل عنه: ومن أبرز تلك المعاني المتروكة معنى التنكير في الأعلام المنقولة من أسماء الأجناس أو الصفات، إذ بنقلها بها إلى العلمية تكتسب التعريف، قال ابن السراج : "أمّا المنقول من الاسم النكرة فنحو: حجر وأسد، فكل واحد من هذين نكرة في أصله، فإذا سميت به صار معرفة"[٨٤].

وكذلك تذهب الدلالة الزمنية للأفعال إذا نُقلت فصارت أعلامًا كأحمد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية ، و أما وضعه الأصلي فقد أنسلخ عنه "[٨٥] .

ويذهب كذلك معنى الجمع في العلم المنقول عن جمع التكسير و ينظر إليه فيعامل معاملة المفرد ويُنسب إلى لفظه مباشرة [٨٦]، نحو أنصاري، قال نظام الملة الينسابوري" :فأنه غلب حتى صار علما ، حكمه حكم الأعلام ، و(كلابي) لقبيلة ومدائني – في مدائن – بلد ، وذلك أن الغرض لا يحصل إلا بذلك ، ولأن الأعلام لا تتغير "[٨٧] .

ولا أوضح في ذهاب معنى الأصل المنقول عنه من ذهابه عن دلالة الأسماء التي نُقلت عن الصفات (المشتقات)، فإن التسمية بـ (حسن) أو (خالد) أو (محمود) أو (جميلة) أو (غيداء) لا تدل على اتصاف من سموا بها بهذه الصفات ، فصارت هذه الصفات أعلامًا عليهم، بخلاف لو

قلنا :زيد حسن وجهه، والشهيد خالد في الجنة، والكريم محمود الخُلق ...ونحو ذلك من استعمال هذه الألفاظ صفات على أصل ما وُضعت له ؛ ولذلك نص بعض العلماء على أن "استعمال اللفظ في المنقول إليه مجازٌ راجحٌ، و في المنقول عنه حقيقة مرجوحة "[٨٨]، فجعلوا انتقال اللفظ بعد النقل بمثابة الانتقال من الحقيقة إلى المجاز ؛ لأن المعنى في المنقول عنه سابق في أصل وضع ذلك اللفظ فصار عندهم كأنَّه حقيقة وسواه مجاز .

وقد بيَّن الجرجاني هذه المسألة وضبطها بقوله" :إن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطًا، وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل" [٨٩]" لأن للفظ أصلاً مبدوءا به في الوضع ومقصودًا ، وإن جريبه على الثاني إنما هو على سبيل النقل إلى الشيء من غيره ، و كما يعبق الشيء برائحة ما يجاوره وينصبغ بلون ما يدانيه ، ولذلك تراهم لا يطلقون المجاز في الأعلام إطلاقهم لفظ النقل فيها حيث قالوا: العلم على ضربين: منقول ومرتجل، و إنَّ المنقول منها يكون منقولا عن اسم جنس كأسد و ثور وزيد وعمرو أو صفة كعاصم وحارث ، أو فعل كيزيد ويشكر أو صوت كببه، فأثبتوا لهذا كله النقل من غير العلمية إلى العلمية ، و لم يروا أن يصفوه بالمجاز ، فيقولون مثلا :إن (يشكر) حقيقة في مضارع (شكر) و مجاز في كونه اسم رجل، وإن حجرًا حقيقة في الجماد ، و مجاز في اسم الرجل ، و ذلك أن الحجر لم يقع اسما للرجل لإلتباس بين بينه وبين الصخر ، على حسب ما كان بين اليد و النعمة وبينها وبين القدرة " [٩٠] .

وهذا النص يوضح الفرق بين العلم المنقول و بين المجاز ، فهذا الأخير تشترط فيه علامة معينة الحقيقي وهو ما سماه الجرجاني التباسا، فلا ينقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز حتى تكون بين الإثنين صلة معلومة، قال السيوطي" :أن المجاز هو المنقول إلى معنى ثان لمناسبة شاملة " [٩١]، أما التسمية بالعلم المنقول فلا يراعى فيها التوفيق بين معنى المنقول عنه والمنقول إليه، بل قد يتعارض معنى الوصف الذي نقل عنه مع صفة من سَمّي بذلك الوصف فيكون من سَمّي ب(حسن) قبيحًا، ولا يكون في من سَمّيت (حوراء) حور، وغير ذلك مِمَّا نعهده في مخالفة معاني أسماء الناس لما هي عليه أحوالهم خُلقًا وخُلُقا.

3. جواز مراعاة الأمرين :وفي هذه الحالة يجوز النظر إلى حال المنقول قبل نقله أو حاله بعد النقل على السواء، كما في أسماء الأعلام المنقولة من الجمع مثل : سعادات وثمرات وعطيات "فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم يجوز صرفه مراعاة لأصله الذي نُقل منه، فيكون تنوينه – كتنوين أصله – للمقابلة الأمكنية ، و يجوز عدم صرفه مراعاة للحالة التي هو عليها الآن، وهي أنه علم مؤنث فيكون غير أمكن أيضا "[٩٢]، وواضح أن هذا الأمر مشروط بتحول هذا الجمع إلى العلمية بعد التسمية به، فيُراعى في منعه من الصرف حال العلمية والتأنيث بعد النقل عن التنكير والجمع.

المبحث الرابع : مسوغات النقل عن الأصل :

إذا كان النقل في الحركات والحروف والألفاظ والتراكيب يجري خلافًا للأصل؛ فلا بدَّ أن وقوعه يرتبط بمسوغات دعت إليه، و هذه المسوغات هي.

1- اللهجة و التغيرات النطقية :و هذه لا تُقصد قصدًا ، و لكن وقوع النقل فيها يحدث في لهجة ولا يغلب في اللغة العربية كلها، و المعاجم العربية حافلة بطائفة كبيرة مِمَّا حفظه اللغويون من الألفاظ التي وقع فيها نقل بعض حروفها ونَصُّوا على أنها وقعت بسبب تباين نطقها في اللهجات العربية ، ومن ذلك ما نقله الحريري" :فأما قولهم: جذب وجبذ فليست هاتان اللفظتان عند المحققين من النحويين من قبيل المقلوب كما ذكر أهل اللغة؛ بل هما لغتان وكل واحدة منهما اصل نفسها "[93] ، وقال السوطي : " اما ما يسميه الكوفيون القلب نحو : جبذ وجذب فليس هذا بقلب عند البصريين وانما هما لغتان "[94] وحدد ابن عصفور الضوابط التي يتم بها تحديد الأصل الذي نقل منه احد اللفظين المختلفين بتقديم بعض حروفها على بعض في جملة أمور أهمها كثرة الاستعمال ، فما كان اكثر استعمالاً هو الأصل ، كما في (لعمري) و (رعملي) ، والثاني كثرة التصرف فما كان اكثر تصرفا فهو الأصل ، والثالث وقوع الأصل مجرداً ومزيداً ، والرابع وجود دليل على النقل في أحد اللفظين كما استدلوا على نقل (أيس) من (يئس) بدلالة عدم اعلال الأول لأنه منقلب عن أصل[95] .

وقد مر في المبحث الثاني ان بعض القبائل تنتقل عندهم دلالة بعض الأدوات وحروف المعاني من الأصل الذي استعملته فيه العرب الى معنى تختص به لهجة معينة ، فذلك من هذا.

و قد نبه الدكتور علي عبدالواحد وافي الى وقوع هذا الانتقال في مجمل اللغات واللهجات ، قال : "وقد تتبادل الأصوات مواقعها في الكلمة "ويحل بعضها محل بعض فيتقدم المتأخر منها ويتاخر السابق ، وتسمى هذه الظاهرة بالنقل المكاني ... كما حدث في الكلمة العربية ارانب ، اذا تحولت في عامية القاهرة وغيرها الى أنارب " [96]

2- التوسع في اللغة :أقر علماء اللغة أنَّ هذه الظاهرة تقع عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام، و" يصبح عدد ما تشير اليه الكلمة اكثر من السابق ، او يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل"[97] ، وهذا الامر واضح في العلم المنقول بخاصة ، اذ يستغرق النقل اكثر أسماء الاعلام في العربية ، ويقل المرتجل منها ، بل لا نكاد نجد في حديث اللغويين عن العلم المرتجل الا امثلة محدودة للغاية نظرا لقلته ، ثم لما نهضت به خاصية الاشتقاق من دور

كبير في زيادة الفاظ العربية ما يتيح نقلها الى حقل الاعلام والتسمية بها ، ولو تصورنا اقتصار الاعلام على المرتجل لفات لجل ذلك جانب كبير من اللغة رسخته صفة الاشتقاق في العربية.

3- التخفيف : وأكثر ما يكون ذلك في مواضع النقل في بنية الكلمة الواحدة ، إذا كان في نقل حركتها تخفيفًا؛ كما يحدث في مواضع الإعلال بالنقل حيث تنتقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله "والسبب هو أن الوضع الطبيعي للحرف الصحيح – وهو حرف قوي– أن يكون متحركًا؛ لأنه يتحمل الحركة ، وأن الوضع الطبيعي لحرف العلة – وهو حرف ضعيف– أن يكون ساكنا" [٩٨] ، لأن حرف العلة يزيد اتثقاله بنقل الحركة اليه[٩٩]، ومثال ذلك الإعلال بالنقل في الفعل المضارع الأجوف نحو :(يقوم) وأصله (يَقْوُمُ) ونظرًا "لاختفاء التجانس الصوتي بين فاء الفعل وعينه ... لذا نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها للتخفيف "[١٠٠] ، "قد جُعِلَ المراد الأول من الإعلال بالنقل هو "حذف حركة العلة دفعًا للثقل "[101] .

ومما ضربه الرضي مثالاً على الإعلال بالنقل الذي دفعاً للثقل، ان من العرب من قال في أبيناء :أبيناء لكراهة الكسرة على الياء فاعل بالنقل "لشدة الاستثقال " [102] .

4. تغيير المعنى :قد يقع النقل في الحركات لتغيير معنى اللفظ الذي تقع فيه تلك الحركات، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل بقوله" :أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعل على (فَعَلَ) لقصد المدح أو الذم، ويُعامل معاملة (نعم) و (بئس) ...فتقول :شرف الرجل زيد و لُؤم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلاً زيد [103]، وكذلك نقل الجوهري أنه" يجوز النقل إذا كان بمعنى فعل المدح أو الذم لانه يشبه في جواز النقل بنعم وبئس ، وذلك أن الأصل فيهما (نعم) و (بئس) فسكن ثانيهما ونقلت حركته إلى ما قبله، وكذلك ما كان في معناهما "[١٠٤]، ونظن ابن منظور أيضاً على أنه" إنما يكون النقل فيما يكون مدحا أو ذمًا، وكل ما حَسُن أن يكون على مذهب نعم و بئس صحّ تخفيفه ونقل حركة وسطه إلى أوله ، وما لم يحسن لم يُنقل "[١٠٥] ، فقد جرى النقل هنا لقصد معنى المدح أو الذم .

وربما وقع النقل في الحركات داخل الكلمة الواحدة لتحصيل معنى التعجب، جاء في لسان العرب: "ويُقال (بطان ذا خروجًا) بالضم ، و يفتح ، و جعلوه اسما للفعل ك(بطو) في نون (بطان) حين أدت عنه عينه ليكون علما لها ، و نقلت ضمة الطاء إلى الباء، وانما صح فيه النقل لأن معناه التعجب، أي: ما أبطأه " [١٠٦]، و من ذلك ما ذكره الرضي في دلالة (حب) على المدح والتعجب في قول الشاعر :

وحب بها مقتولة حين تقتل

على أن أصل (حب) حبب، بكسر العين، ثم نُقل إلى فعل بضم العين للمدح والتعجب" [١٠٧]، فقد تحققت هذه الدلالة بعد نقل الحركة .

ولا يظهر أثر النقل في تغيير المعنى في شيء ظهوره في نقل الألفاظ داخل التركيب الذي وقعت فيه، وهو ما يدخل في باب التقديم والتأخير في أركان الجمل العربية، لكن ما صرح فيه العلماء بمصطلح النقل في هذا الباب هو نقل التمييز عن الفاعل أو المفعول أو غيرهما ، كما سبق ذكره، و قد وقف العلماء و المفسرون عند المعنى المتحقق من ذلك النقل ، والدلالة المقصودة به.

ومن التمييز المنقول عن الفاعل ما وقع في قوله تعالى : (قال رب إني وهن العظم منى و اشتعل الرأس شيبًا) [١٠٨] ، فقد ذكر العلماء أن الغرض من نقل الفاعل إلى التمييز هو الاجمال مع التفصيل [١٠٩]، قال أبو السعود" : أُسند الاشتعال إلى محل الشعر ومنبته، وأخرجه مخرج التمييز ، ... وفيه من فنون البلاغة ، وكمال الجزالة مالا يخفى، حيث كان الأصل (اشتعل شيب رأسي)، فأسند الاشتعال إلى الرأس كما ذكر لإفادة شموله لكلها، فإن وُزانَه بالنسبة إلى الأصل وُزّان (اشتعل بيته نارا) بالنسبة إلى (اشتعل النار في بيته)، ولزيادة تقريره بالإجمال أولا والتفصيل ثانيًا، و لَمزيد تفخيمه بالتنكير "[١١٠]، و جملة (اشتعل شيب الرأس) لا تعطى هذه الدلالة البديعة، بل تدل على ظهور الشيب من غير شيوعه فيه وإحاطته به، أما التعبير بالتمييز المنقول فيدل على معنى الإحاطة و الشمول، قال الألوسي" :وأسند الاشتعال إلى محل الشعر و منبته ، و أخرج مخرج التمييز للمبالغة وافادة الشمول ، فإن إسناد معنى إلى ظرف ما اتصف به زمانيًا أو مكانيًا يفيد عموم معناه لكل ما فيه من عرف التخاطب فقولك: اشتعل بيته نارا يفيد احتراق جميع ما فيه دون اشتعل نار بيته "[١١١] .

و كذلك الدلالة في التمييز المنقول عن المفعول كما في قوله تعالى :(وفجرنا الأرض عيونًا) [١١٢] ، قال ابن عاشور" : إذ جعلت الأرض من كثرة عيونها كأنها تنفجر، و في هذا إجمال جيء من أجله بالتمييز لقوله {عيونًا} لبيان هذه النسبة [١١٣]، فالتعبير القرآني هنا "أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونًا كلها، وأن الماء قد كان يفور في كل منها، و لو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: و فجرنا عيون الأرض ، أو العيون في الأرض لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، و لكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض وتبجس من أماكن منها " [١١٤]، فهذه الدلالة مستفادة من التعبير بالتمييز المنقول عن ما هو في الأصل مفعول.

خاتمة

نخلص في نهاية البحث إلى جملة نتائج هي:

1- يتردد مصطلح النقل في علم اللغة و العلوم الشرعية، لكن دلالته في علم اللغة تتعلق بكل ما يتغير موضعَهُ في الكلام من الحركات أو الحروف أو الألفاظ أو التراكيب، تَغَيُّرًا مكانيًا لا بنيويًا، أما دلالته في العلوم الشرعية فتتعلق بالسماع والرواية .

2- تتشارك مصطلحات أخرى مع مصطلح النقل في الدلالة على التغير في الظواهر اللغوية كالعدل و الأصل و الفرع، وقد يتداخل استعمال هذه الألقاب معًا في المواضع نفسها عند علماء السلف والمحدثين أيضًا، غير أنه يمكن القول إن مصطلح النقل يدل على ما تغير موقعه في الظاهرة اللغوية بلا تغير في ذاته (بنيته ولفظه)؛ ولذلك قد يسمى النقل قلباً مكانيًا، لأنَّه يتعلق بتغير موضعه في الظاهرة اللغوية لا بتغيير كنهها .

3- النقل ظاهرة لغوية لاينفك وجودها عن مسوغ لها أو غرض مقصود، فهي توجد في الحركات دفعًا للثقل في الكلمة التي تقع فيها، وتوجد في الحروف معبرة عن اللهجات العربية أو التنوعات النطقية في اللهجة ، وتوجد في الألفاظ أيضا لتدعم ميزة الاشتقاق في العربية، وتعزز التوسع فيها، و يظهر أثر النقل جلي الأهمية واسع النطاق في أن معظم أسماء الأعلام منقولة لا مرتجلة .

ويوجد النقل أيضاً في الأدوات وحروف المعاني محافظاً على لفظه وبنيته لكن وظيفته النحوية أو حقله الدلالي الذي ينتمي إليه يتغير، ويتفق ويتحقق هذا في اللهجات أيضاً ولذلك يبدو محدوداً قياساً بمواضع النقل الأخرى .

ويقع النقل أيضاً داخل التركيب النحوي، وفيه تنتقل بعض أجزاء الجملة عن مواضعها لإحداث قصداً لدلالة معينة لا تتحقق إلا بهذا النقل.

4- إذا وقع النقل في الظاهرة اللغوية تغيرت لأجله بعض أحكامها، وقد يُراعى في تلك الأحكام الأصل المنقول عنه ، أو يُراعى الحال الذي صار إليه المنقول بعد النقل ، و أحكام الحقل الدلالي الذي انتقل إليه، وقد يجوز مراعاة هذا أو ذاك في المسألة نفسها .

وهذا الأمر – تغير الأحكام بعد النقل – ذو دلالة مهمة في انتظام الظواهر اللغوية على أصل ما وُضعت له من أحكام ، فاذا غادرت ذلك الاصل تغيرت بعض تلك الأحكام .

5- يُفترق النقل اللغوي عن المجاز اللغوي المنقولة بأنَّ هذا الأخير يتطلب بالضرورة مناسبة بينه وبين الحقيقة التي هي أصله، أما النقل فيجري بلا اشتراط مراعاة لمناسبة أو علاقة بين المنقول و المنقول عنه، إذ لا تُلْمَح المعاني اللغوية للمشتقات التي تُسمّى بها الأعلام ، ولذلك أدخلوا أل على الأعلام المنقولة إذا قصدوا لمح المعاني اللغوية لها، إيذاناً بإرادة المعنى اللغوي للفظ في المسمى به من الأعلام.

6- إذا وقع النقل في بعض حروف الكلمة الواحدة فنتج عن ذلك اللفظان قد لا يُعرف أيهما الأصل و الفرع للمقارنة بينهما في معرفة ذلك الأصل، و أهمها ملاحظة كثرة استعمال أحدهما دون الآخر، والمقارنة بينهما في كثرة الاشتقاق، مع اشتراط عدم وجود أي تغاير بينهما في المعنى.

هوامش البحث:

(1) المحكم و المحيط الأعظم ، مادة (نقل) 413/6 .
(2) لسان العرب ، مادة (نقل) 674/11 .
(3) التعريفات 302/1 .
(4) المزهر 287/1 . و ينظر: المصباح المنير (الصاد مع اللام وما يتلوهما) ٥ / ٢٥٤
(5) المعجم الوسيط (باب النون) 949/2 .
(6) دراسات في النحو 4/1 .
(7) كتاب الكليات (فصل الميم) 1399/1 .
(8) التعريفات (باب الميم) 302/1.
(9) المصدر نفسه (باب الميم) 302/1 .
(10) الأصل و الفرع في النحو العربي 1 .
(11) العدول عن الأصل في أبنية الكلم ٦٨ .
(12) المصدر نفسه 7 .
(13) الأصل و الفرع في النحو العربي ٢.
(14) الكتاب 431/4 .
(15) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 73 .
(16) المقتضب 109/1 .
(17) ينظر: المهذب في علم التصريف ٢٩٠ .
(18) شرح شافية ابن الحاجب 144/2 .
(19) ينظر: مجموعة الشافية 185/2 ، المهذب في علم التصريف 320 .
(20) ينظر: علم اللغة 308/1 ، القلب المكاني في البنية العربية ٤ .
(21) ينظر: الصاحبي ٢٠٢ .
(22) شرح شافية ابن الحاجب 21/1 .
(23) المزهر 371/1.
(24) الكتاب 381/4 (25)
(25) الدر المصون 37/1 .
(26) ينظر: المزهر 367/1 ، و دراسات في فقه اللغة ١٠٣ .
(27) ينظر: شرح المفصل 29/4 ، شرح حدود النحوية ٨٧ ، النحو الوافي 147/4 .
(28) شرح كافية ابن الحاجب 166/3 .
(29) ينظر: الأصول في النحو 167/1 – ١٦٨ .
(30) ينظر: في النحو العربي ٢٠٤ .
(31) لسان العرب (مادة هيا) 794/8 .
(32) ينظر: معاني النحو 531/2 .
(33) ينظر: شرح الأشموني 63/1
(34) همع الهوامع 285/1
(35) الكناش في فني النحو و الصرف 294/1 .

(36) ينظر: الأصول في النحو 149/1 ، شرح كافية ابن الحاجب 166/3 و ما بعدها ، أوضح المسالك 183/1 .

(37) شرح الأشموني 64/1 .

(38) ينظر: همع الهوامع 272/1 .

(39) لسان العرب ، (باب ذوا وذوي المضامين الى الأفعال) 460/15 .

(40) ينظر: الأصول في النحو 262/2 ، اللمحة في شرح الملحمة 171/1 .

(41) الأصول في النحو 414/1 .

(42) الخصائص 310/2 .

(43) المصدر نفسه 310/2 .

(44) معاني النحو 10/3 .

(45) ينظر: سر صناعة الإعراب 407/1 .

(46) الجنى الداني ٥٨٣ و ٥٨٤ .

(47) ينظر: معاني الحروف ١٨٤ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي 394/4-٣٩٥ .

(48) مغني اللبيب 440/1 و ينظر: الجنى الداني ٥٠٥ .

(49) الصاحبي 174 – 175 و ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي 289/3 – ٢٩٠ .

(50) المفصل ٩٣ .

(51) سورة مريم ٤ .

(52) شرح كتاب سيبويه 77/2 و ينظر 1/ 215 .

(53) سورة النساء ٤ .

(54) الدر المصون 1044/1 .

(55) سورة الأعراف ٨٩ .

(56) الدر المصون 1932/1 .

(57) سورة هود ٢٤ .

(58) الدر المصون 2403/1 .

(59) سورة مريم ٤ .

(60) سورة الكهف ٣٤ .

(61) سورة القمر ١٢ .

(62) همع الهوامع 240/2 و ينظر: ارتشاف الضرب 519/2 .

(63) المقاصد النحوية 399/1 .

(64) ينظر مثلاً : شرح شذور الذهب 333/1، و شرح الأشموني 47/2 ، حاشية الصبان 290/2 (65) جامع الدروس العربية 54/2 .

(66) شرح الأشموني 64/1 .

(67) كتاب سيبويه 207/3 ، ٢٠٨

(68) ينظر: كتاب سيبويه 278/3 ، المقتضب 49/3 ، المخصص (السفر السادس عشر) 175/5 شرح كافية ابن الحاجب للرضي 200/3 .

(69) ينظر: لسان العرب ، مادة (دهم) 210/12 .
(70) شرح ابن عقيل 81/4 – 82 .
(71) النحو الوافي 423/1 .
(72) همع الهوامع 289/1 .
(73) أوضح المسالك 183/1 .
(74) الكليات 1633/1 .
(75) لسان العرب ، مادة (عبس) 128/6 .
(76) ارتشاف الضرب 96/2 .
(77) ينظر: جامع الدروس العربية 26/2 .
(78) ينظر: كتاب سيبويه 205/1 .
(79) شرح كافية ابن الحاجب 107/2 – 108 .
(80) حاشية الصبان 511/1 .
(81) شرح كافية ابن الحاجب 262/2 ، و ينظر: حاشية الخضري 107/1 .
(82) ينظر: المقتضب 143/1 ، الخصائص 180/1 .
(83) ينظر: النحو الوافي 147/4 .
(84) الأصول في النحو 149/1 .
(85) حاشية الخضري 41/1 .
(86) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي 8/2 .
(87) شرح النظام 122 .
(88) المصباح المنير ، مادة الصاد مع اللام و ما يثلثهما 204/5 .
(89) أسرار البلاغة 43/3 .
(90) المصدر نفسه 344/1 .
(91) المزهر 287/1 .
(92) النحو الوافي 4/2 .
(93) درة الغواص 228/1 .
(94) المزهر 371/1
(95) ينظر: الممتع في التصريف 216/2 – ٦١٨ .
(96) علم اللغة 308/1 .
(97) علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ٢٤٣ .
(98) المهذب في علم التصريف ٣٢٠ .
(99) مجموعة الشافية 132/2 .
(100) المهذب في علم التصريف ٣٢٠ .
(101) المدخل الصرفي ١٦٥ .
(102) شرح شافية ابن الحاجب 146/2 ، و ينظر أيضاً 35/1 .
(103) شرح ابن عقيل 64/4 .

(104) الصحاح ، مادة (حسن) 2099/5 .
(105) لسان العرب ، مادة (عظم) 409/12 .
(106) المصدر نفسه ، مادة (يظن) 34/1 .
(107) شرح شافية ابن الحاجب 38/٤ .
(108) سورة مريم ٤ .
(109) ينظر: التحرير والتنوير 92/28 .
(110) تفسير أبي السعود 297٤/4 ، و ينظر: دلائل الإعجاز 93/1 .
(111) روح المعاني 6/16 .
(112) سورة القمر ١٢ .
(113) التحرير و التنوير 176/27 .
(114) معاني النحو 2/٢ .

قائمة المصادر والمراجع

1. أسرار البلاغة في علم البيان : الجرجاني ، (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، ط1، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م بيروت – لبنان.
2. الأصل و الفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام (دراسة نحوية) : د. عبد الحسن خضير عبيد ، مؤسسة مصر ، مرتضى للكتاب العراقي ، 1430هـ – ٢٠٠٩م.
3. الأصول في النحو : ابن السراج ، (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1992 م بيروت – لبنان.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٣م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، (عبدالله بن يوسف ، ت 761هـ) ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان.
6. التحرير والتنوير : الطاهر بن عاشور ، (محمد الطاهر بن محمد بن محمد التونسي ، ت 1393هـ) ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ م تونس.
7. التحول الداخلي في الصيغة الصرفية و قيمته البنائية أو التعبيرية : د. مصطفى النحاس ، جامعة الكويت.
8. التعريفات : الجرجاني ، (علي بن محمد بن علي ، ت ٨٦١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1403هـ ، 1983م
9. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) : العمادي ، (محمد بن محمد بن مصطفى ، ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان.
10. جامع الدروس العربية : الغلاييني ، (مصطفى بن سليم ، ت 1364هـ) ، المكتبة العصرية ، ط28 ، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.
11. الجنى الداني : المرادي ، (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن ، ت 749هـ) ، تحقيق: فخري الدين قباوة و الأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية ، ط 1، 1413 هـ – 1992 م بيروت – لبنان.
12. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : الخضري ، (محمد بن مصطفى ، ت ١٢٨٧هـ (، دار الكتب العلمية ، تحقيق : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، ط5 ، ٢٠١٣م ، بيروت – لبنان.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الصبان ، (محمد بن علي ، ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1417 هـ 1997م – بيروت – لبنان.
14. الخصائص : ابن جني ، (أبو الفتح عثمان الموصلي ، ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤.
15. دراسات في النحو العربي "صلاح الدين الزعبلاوي" ، موقع اتحاد الكتاب العرب.
16. درة الغواص في أوهام الخواص : الحريري ، (القاسم بن علي ، ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق عرفات مطرحي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، 1418 هـ – 1997 م ، بيروت.
17. الدر المصون في شرح الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، (أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق – سوريا.

18. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني : أبو الثناء الآلوسي ، (محمود بن عبد الله ، ت ١٢٧٠هـ) ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1435 هـ بيروت.
19. سر صناعة الإعراب : ابن جني ، (أبو الفتح عثمان) ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، ٢٠٠٠م بيروت .
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، (علي بن محمد بن عيسى ، ت ٩٢٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1419هـ 1998م ، بيروت.
21. شرح ابن عقيل: ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله المصري ، ت ٦٩٨هـ) ، دار الكتب الطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، العراق.
22. شرح تسهيل الفوائد : ابن مالك ، (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي ، هجر للطباعة ، ط1 ، 1401هـ – 1990م.
23. شرح الحدود النحوية : الفاكهي ، (عبيد الله بن أحمد ، ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. متولي رمضان أحمد الدميري ، الناشر : مكتبة وهبة ، ط2 ، 1414هـ – 1993م ، القاهرة – مصر.
24. شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن ، ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، 1395هـ – 1975م ، بيروت لبنان.
25. شرح كتاب سيبويه : السيرافي ، (الحسن بن عبد الله المرزبان ، ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق :أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط1، ٢٠٠٨م ، بيروت – لبنان.
26. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ، (عبد الله بن يوسف) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
27. شرح كافية ابن الحاجب : الأستراباذي ، (محمد بن الحسن) ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، ٢٠٠٧م.
28. شرح المفصل : ابن يعيش ، (موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي ، ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1422هـ ٢٠٠١م ، بيروت ، لبنان.
29. شرح النظام على (شرح شافية ابن الحاجب) : النيسابوري ، (الحسن بن محمد ، كان حيا بعد سنة ٨٥٠هـ) ، تعليق على الشملاوي .
30. الصاحبي في فقه اللغة و مسائلها ، وسنن العرب في كلامها : ابن فارس ، (أبو الحسين أحمد بن فارس ، ت ٣٩٥هـ) ، الناشر : محمد علي بيضون ، ط1، 1418 هـ – 1997م ، بيروت – لبنان.
31. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري ، (إسماعيل بن حماد ، ت 393هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفار ، دار العلم للملايين ، ط4، 1407هـ – 1987م ، بيروت – لبنان.
32. العدول عن الأصل في أبنية الكلم ، حقيقته و بواعثه و أحكامه : د. متولي علي المتولي الاشرم ، أستاذ في جامعة الأزهر.
33. علم اللغة : د. علي عبد الواحد وافي ، الناشر : دار نهضة مصر ، ط1.
34. في النحو العربي ، نقد و توجيه ، د. مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1، 1964.
35. الكليات (معجم في الكليات و الفروق اللغوية) : الحسيني الكفوي ، (أبو البقاء أيوب بن موسى ، ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق: عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، 1998م بيروت – لبنان.

36. الكناش في فني النحو و الصرف : أبو الفدا ، (عناد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي ، ت ٧٣٢هـ) ، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، 2000م ، بيروت – لبنان.
37. لسان العرب : ابن منظور ، (محمد بن مكرم ، ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، ط1 ، بيروت لبنان.
38. اللمحة في شرح الملحة : ابن الصائغ ، (محمد بن حسن بن سباع ، ت ٧20هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط1، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م ، المدينة المنورة.
39. مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط: الجابردي، (أحمد بن الحسن، ت 684هـ) ، عالم الكتب ، ط3 ، 1404هـ– 1984م بيروت – لبنان.
40. المحكم و المحيط الأعظم : ابن سيده ، (أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م – بيروت – لبنان.
41. المخصص : ابن سيده ، (علي بن إسماعيل) ، تحقيق : خليل ابراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، ط1 ، 1417– 1996م ، بيروت – لبنان.
42. المدخل إلى أصوات العربية : د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، ط2 ، 1436هـ –2015م ، عمان – الأردن
43. المدخل الصرفي (تطبيق و تدريب في الصرف العربي) : د. علي بهاء الدين بو خدود المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1408هـ – 1988م.
44. المزهر في علوم العربية و أنواعها : السيوطي ، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911هـ) ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، ط1، 1998م ، بيروت – لبنان.
45. معاني الحروف : الرماني ، (أبو الحسن علي بن عيسى ، ت ٣٨٤هـ) ، المكتبة العصرية ، 1435هـ – 2014م ، بيروت – لبنان.
46. المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، دار الدعوة ، استانبول – تركيا.
47. معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، ط1 ، ٢٠٠٠م ، الأردن.
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، (عبد الله بن يوسف) ، تحقيق: مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط6، 1985م ، دمشق.
49. المفصل : الزمخشري ، (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي أبو ملحم ، مكتبة الهلال ، ط1 ، 1993م ، بيروت – لبنان.
50. المقتضب : أبو العباس المبرد ، (محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب العلمية ، 1415هـ ، بيروت – لبنان.
51. الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي ، (علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق فخري الدين قباوة ، دار المعرفة ، ط1، 1407هـ 1987م ، بيروت.
52. المهذب في التصريف : د. هاشم طه شلاش ، د. مهدي الفرطوسي ، مطابع بيروت الحديثة ، ط1 ، 1432 هـ – ٢٠١١م ، بيروت لبنان.

53. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة الوقفية.